

الأخلاق العملية في فكر فتحي التريكي

Practical Ethics in the Thought of Fathi Triki

فارس خالد * Fares Khaled

فلسفة جامعة محمد بن أحمد، وهران 2- (الجزائر)

fareskhald1979@gmail.com

بوكرلدا زواوي boukrela Zouaoui

فلسفة جامعة محمد بن أحمد، وهران 2- (الجزائر)

zouaoui63@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025-12-31

تاريخ القبول: 2025-12-26

تاريخ الإرسال: 2025-11-02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للكشف عن البعد الأخلاقي في فلسفه فتحي التريكي من خلال البحث في مؤلفاته التي بين من خلالها الكيفية التي يجب أن تعمل بها الفلسفة لتفكيك المشكلات التي يعاني منها الإنسان العربي على المستوى المحلي والمشكلات التي يعاني منها الإنسان في بعده الكوني فقد كان يسعى إلى تجسيد مشروع فلسفي بأبعاد إنسانية يحظى فيه للإنسان مكانة مركزية هو مشروع العيش المشترك هذا المشروع ينطوي على غاية أخلاقية وهو نضال من أجل كرامته الإنسان ضد كل أنواع العنف والظلم والطغيان والاستبداد ومن أجل تحرير الإنسان حتى يحقق إنسانيته وقد جعل من الفلسفه أداة نقدية لفضح وكشف مختلف الممارسات اللا إنسانية التي من شأنها أنت حول دون تحقق الكرامة الإنسانية الكلمات المفتاحية: البعد الأخلاقي؛ فلسفه فتحي التريكي؛ كرامته الإنسان؛ اللا إنسانية.

Abstract:

This study aims to uncover the ethical dimension in Fathi Triki's philosophy through an exploration of his works, in which he demonstrated the manner in which philosophy should operate to dismantle the problems afflicting the Arab individual at the local level and the problems confronting humanity in its universal dimension. He sought to embody a philosophical project with human dimensions, in which the human holds a central position—this is the project of shared living. This project entails an ethical goal: a struggle for human dignity against all forms of violence, injustice, tyranny, and despotism, and for the liberation of the human being to achieve their humanity. He made philosophy a critical

* الباحث المرسل: fareskhald1979@gmail.com

tool to expose and reveal various inhuman practices that prevent the realization of human dignity.

Keywords: Ethical dimension; Fathi Triki's philosophy; human dignity; inhumanity.

1. مقدمة:

تمثل النقاشات الأخلاقية أهمية كبيرة داخل الفكر الفلسفي إذ نستطيع القول إن الأخلاق هي القضية المركزية التي يدور في فلكها التفكير الفلسفي، فإذا كان التاريخ يؤكد أن مرحلة التفكير ما قبل فلسفي هي مرحلة التفكير الديني والأسطوري الذي تحتل فيه القصة الخيالية بعداً رمزياً دلالة لتثبيت القيم الأخلاقية والتربوية لكل المجتمعات القديمة حتى يسود النظام داخل هذه الأخيرة ويتحقق بذلك ضرورة العيش المشترك، فقد ركزت الأسطورة على التربية الروحية بوصفها الطريق المفضي للسعادة، والسؤال عن السعادة وكيفية تحقيقها يبدو أنه سؤال وجيه شغل الحكماء ورجال الفكر والمثقفين عبر مراحل التفكير، وبهذا المعنى يمكننا التسليم بالقضية التالية: أي أن التفكير أو النقاش يدور حول ضبط النفس وتوجيه السلوك نحو غايات نبيلة يجعل حياة الفرد على نحو أفضل ليس بوصفه فرداً منعزلاً وإنما بكونه فرداً ينتمي إلى مجتمع يسوده النظام والانسجام. نستطيع القول إن الفلسفة بوصفها تفكيراً عقلانياً قد ورثت سؤال السعادة الذي هو جوهر السؤال الأخلاقي عن مرحلة الدين والأسطورة، ومرحلة التفكير اللاعقلاني وحاولت أن تخلصه من براشم الخرافة وجموح الخيال وتكسر فيه الجمود والتقليد، ليتأسس من جديد على الحجة والإقناع والحوار. ولا يمكن أن تكون مقولة السوفسطائي "الإنسان مقياس كل شيء" إلا تعبيراً مباشراً عن الوضع، ولن تكون أيضاً محاولات سقراط التي تهدف إلى تحديد ماهية العدالة والفضيلة إلا رأياً مناقضاً في إطار النقاش الفلسفي الذي نشأ في أثينا قديماً في 07 قبل الميلاد ومهد الطريق للفكر الفلسفي الذي نشأ فيما بعد، خاصة الفلسفات والمذاهب الأخلاقية.

إن المذاهب الفلسفية الكبرى رغم اختلافها حول المبدأ الذي يكون معياراً للسلوك ومن خلاله تحدد قيمة الفعل، إلا أن الغاية كانت واحدة ومشتركة، فالمبدأ الذي شكل الخلاف ناتج عن رؤية متباينة للوجود والمعرفة. لقد غير العلم نظرتنا ونظرة الفيلسوف بشكل

خاص للوجود وانتزع منه خاصية الإجابة عن الأسئلة ذات الطابع المعرفي، وذلك لما يقدمه من حقائق ذات طابع جزئي.

ومن هناك جاءت مساهمة "كانط" في أعمال الأخلاق: *نقد العقل العملي* و*نقد ملكة الحكم*، استجابة لهذا الوضع الجديد الذي كرسه العلم، وسيحدد مجال النقاش الأخلاقي بعيداً عما سماه "العقلي النظري" الذي موضوعه الظواهر والرياضيات. لقد دشّن عهد الحداثة كما يجمع معظم المنشغلين بالفلسفة، وانتهت أيضاً الفلسفة النسقية مع "هيغل"، فلم تعد الفلسفة تقدم معرفة بقدر ما أضحت منهجاً للتفكير النقدي الحر للعقل الإنساني من حاله إلى الارتقاء بالتفكير الإنساني وترجمته إلى فعل وممارسة داخل فضاء الدولة وضمن المجتمع البشري عموماً، تجعل من الإنسان قيمة في ذاته ومن الإنسانية معياراً لكل فعل أخلاقي.

لقد كان لمشروع "التركي" الفلسفي مساهمة خاصة في إطار الدعوة إلى الارتقاء بالنظر والممارسة باعتماد التفكير الفلسفي في النقد نحو أفضل سبل العيش المشترك فيما يُطلق عليه "بجمالية العيش".

إذن، في ماذا تمثلت مساهمة "التركي" في النقاش الأخلاقي الراهن محلياً وعالمياً؟ وأين تكمن الرؤية الأخلاقية في فلسفة "التركي"؟

انخرط الأستاذ فتحي التركي مباشرة سنة 1974، وهي السنة التي ناقش فيها أطروحة الدكتوراه في باريس الموسومة "بالفلاسفة والحرب"، في النقاش الأخلاقي وموقف الفلاسفة من الحرب.

2. الحرب والسلام:

لا يخفي التركي رفضه للحرب، لأن الغاية من أطروحته *الفلاسفة والحرب* كما يقول: "يعالج هذا الكتاب قضية الحرب من وجهة نظر مفهومية قد تساعد على تفكيك مقومات هذه الظاهرة التي أصبحت بتطور التكنولوجيا الفتاكة قد تصل إلى الطرف الأقصى حسب تعبير كلاوزفيتز، وتعني الإبادة الجماعية (فتحي، 2015، صفحة 9).

التي يتحول معها الإنسان بلا قيمة ومجرد وسيلة تافهة في صراع المصالح حول السلطة والنفوذ. لقد كانت هذه المساهمة بعدما عرفت الإنسانية مآسي حربين عالميتين مدمرتين راح ضحيتها ملايين البشر، وكان العالم آنذاك يعيش في ظروف الحرب الباردة وعلى وشك حرب كونية ثالثة أكثر تدميراً وعنفاً بعد انتشار السلاح النووي وبعد أن بدأ توظيف

المعرفة العلمية لغرض تطوير أسلحة الردع والدمار. "الحرب في كل مظاهرها وأشكالها واستراتيجياتها قد أصبحت اليوم متواترة ومتواجدة اجتماعاً وسياسة، ولسنا في حاجة إلى إقامة الدليل على ذلك (فتحي، 2015، صفحة 13).

فالمشهد العام حسب التريكي يبين أن العنف انتشر بشكل رهيب وأضحى السمة الطاغية على مختلف المعاملات البشرية في السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة. ولذلك ينتقد الأنظمة الشمولية التي تريد فرض سيطرتها محلياً أو إقليمياً بتجاوزها كل الحدود، بما في ذلك القوانين التي تضبط حدود استخدام القوة والعنف. فالرغبة في فرض الأنظمة تجاوزت العنف المشروع إلى الإرهاب، وبالنسبة للتريكي فالحرب دلالة على تراجع مكانة العقل داخل المجتمع الإنساني وغياب التعقل. يستعير التريكي فكرة "كانط": "يمكن للحرب أن تقوم بما يقوم به العقل عادة"، وهو رمز الفيلسوف الأخلاقي الذي كتب في الدعوة إلى السلم الدائم لأن الحرب لا إنسانية، "ولأن مآلاتها لا تنهي الصراع ولا تصنع حداً للتوترات وإنما تضاعف من حدة العنف بالإضافة إلى أنها تفرز أحقاداً وكرهية متنامية من جراء ما اقترنت به من إبادة جماعية (فتحي، 2015، صفحة 16).

الحديث عن الحرب بالنسبة لفتحي التريكي لا يكون إلا أخلاقياً بامتياز. ولذلك يبدو أن مؤلف *الفلاسفة والحرب* وهو يستعرض مواقف الفلاسفة من الحرب، كانت غايته المضمره والتي لم يعلنها صراحة "مسألة السلم نفيًا للحرب أو مسألة الحرب إثباتاً للسلم"، لأن مشروعه الفلسفي والأخلاقي بالدرجة الأولى والذي تبلور لاحقاً في *فلسفة التأنس* و*فلسفة العيش معاً* يفسح عن ذلك ويدعو إليه.

فكان بذلك انشغاله بموضوع الحرب مقدمة منطقية ومنهجية لمشروعه. فإذا كانت الحرب عملاً سياسياً لإحلال السلم، فإن السلم يحتاج إلى القوة فيكون هناك طرفاً خاضعاً دائماً، أما الدعوة إلى السلم بالسلم من خلال الحوار والاحترام المتبادل بعيداً عن التفكير في الغلبة وإخضاع الآخر، لأن ذلك يتنافى مع القيم الإنسانية والأخلاقية وليس من الحكمة في شيء. فالتفكير بحكمة وبراهماتية يتطلب التفكير في المصلحة العامة والمشاركة للبشر، خاصة في ظل التقارب الذي تعيشه الإنسانية في ظل العولمة التي جعلت علاقة الأنا بالآخر علاقة تفاعلية بفضل إمكانية الانفتاح وما تتيحه الشبكة المعلوماتية من وسائط للتواصل والتقارب.

3. الهوية المتفتحة:

يربط الأستاذ التريكي إشكالية الهوية كإشكالية فلسفية بالغاية الأخلاقية فكراً وممارسة، فالضرورة الأخلاقية والحكمة الفلسفية تفرضان التفكير في مسألة الهوية وتفكيكها وتحليل مكوناتها تفكيكاً وتحليلاً موضوعيين، لأن الدعوة إلى التعايش والعيش معاً بوصفه قيمة إنسانية تتطلب تشريح مفهوم الهوية وتحديد مكانة الآخر كضرورة لتكوين الأنا، لأن التفتح عليه ضرورة، فكل صراع أو رفض للآخر هو بالضرورة ناتج عن تصور خاطئ عن الأنا وعن الآخر في نفس الوقت. ويعود السبب في ذلك إلى الانغلاق على الذات والانطواء داخلها، والانغلاق هو نتيجة للتصور الذاتي والمحدود عما تعتقده كل الجماعات البشرية عن ذاتها، حيث ترى أن الجماعات الأخرى أقل شأناً منها وتنعتها بكل أوصاف القبح والشر وترى في نفسها مثال الخير، وذلك للحفاظ على بقائها واستمرارها، وهي حالة يعيشها كل مجتمع وتعمل السلطة السياسية على ترسيخ ذلك وتوظيفه أيديولوجياً. وبهذا المعنى، فإن الهوية ما هي إلا عبارة تمت مصادرتها أو هي بصدد الضياع أكثر فأكثر في دروب ألعاب السلطة ومتاهاتها بمساعدة وسائل الإعلام وبتضخيم الكتابات المعدة للحقول المتعلقة بالهوية (فتحي، الهوية وورحاناتها، 2010، صفحة 35).

الهوية وفق هذا المنظور هوية ساكنة، وهذا التصور يجعلها في حالة انغلاق في وجه الآخر، فتكون بذلك مفهوماً أو تصوراً يحمل في ثناياه الاستعداد التام لرفض الآخر وإقصائه، ولأنها تأسست وتشكلت على تصور غير واقعي للآخر، بل إنه تصور لا أخلاقي لأنه يرى في الآخر حامل للقيم الدنيا ولا ينظر إليه بوصفه إنساناً وذاتاً يقاسمها ويشاركها الوجود.

إن الهوية المرتبطة بالماضي، باحثة لذاتها في الثوابت التاريخية، هي هوية يغيب عنها المشروع المستقبلي ولا تستطيع الاستمرار والتفاعل الإيجابي والمبدع في الحاضر (فتحي، الهوية وورحاناتها، 2010، صفحة 43).

وعلى هذا الأساس، يرى التريكي أن الهوية هي في الآن نفسه انبساط وثبات للذات، والتحول يعطي للاختلاف وللغيرية وظائفها التكوينية في الأنا، وليست الهوية انكماشاً، وإنما هي انفتاح وتواصل الإنسان في هذه الحالة سواء مع الطبيعة أو مع شبيهه وعنصر هويته المركزي (فتحي، الهوية وورحاناتها، 2010، صفحة 43).

الانفتاح في الهوية هو السبيل الوحيد نحو الحوار المؤدي إلى التعايش والتأنس والعيش المشترك في سلام في عالم تسوده القيم الأخلاقية.

4. الحداثة:

فيما يخص موضوع الحداثة، الذي نال اهتمام المفكرين العرب أصحاب المشاريع الفكرية والحضارية، وذلك لأن الإشكال المركزي الذي حركهم طرحته الحداثة الأوروبية باعتبارها تحرر الإنسان من قيود التقليد، ونتج عن ذلك بقاء المجتمعات العربية الإسلامية في حالة تبعية للماضي.

الأستاذ فتحي التريكي يبقى ضمن هذه الدائرة التي تحرك فيها الفكر العربي المعاصر عموماً، لكن ما يهمننا في هذا السياق هو الكشف عن البعد الأخلاقي عنده في تناوله لموضوع الحداثة كفضية فكرية.

يتبنى التريكي فكرة الدعوة إلى الحداثة لما تحمله من إنسانية وكونية، وينتقد التيار الذي لا يقبل الحداثة باسم مبررات غير موضوعية نابعة من مشاعر النفور من الآخر بسبب التاريخ الاستعماري، أو لأن مشروع الحداثة قد انتهى كما أعلن فلاسفة الغرب أنفسهم. هذا الموقف "تحدده مرجعية ماضوية تقليدية، عوض أن تكون مرجعيته في ذلك معقولة التفكير، فلا يفيد بالمرّة نسيان الهوية وانحلالها في الآخر كما لا يفيد انقراض مرجعيتنا الفكرية والدينية، بل يفيد تحرر الفكر من المرجعية الماضوية الضيقة (فتحي ورشيد، فلسفه الحداثة، 2016، صفحة 40).

فالمعيار الذي يجب أن يكون أساس التقييم الموضوعي للحداثة هو العقل والمعقولة، ولا يجب أن يكون بإثارة الماضي ودغدغة الشعور الديني وتزييف حقيقة الحداثة، لأنها مشروع إنساني قام على عقلنة الفكر العلمي والفكر السياسي والقول التاريخي والقول الديني.

ليس هناك ارتباط بين عملية التحديث والمركزية الغربية والمشاريع الاستعمارية. الغرب نجح في إرساء قيم الحداثة وجعل نفسه مركزاً لها، "ولم يكن وحده في تأسيس أركان الحداثة، فما حدث من تفاعل حضاري بين الغرب والشعوب المتحضرة في عصر النهضة حقيقة يجب الانتباه إليها، كما يجب التأكيد على قنوات الاتصال العلمي والفكري بين الغرب والإسلام في القرن الثاني عشر، وقد ساهمت بصفة مباشرة في دحض التقاليد الكنسية بالاعتماد على العقل والتجربة" (فتحي، العقل، العقل بين التجربة العلمية والتجربة العملية، 2009، صفحة 14).

وما يجب الانتباه إليه في هذه النقطة، من قيم أخلاقية، هو أن الغرب استفاد من الموروث الفكري والهدى، وتفتح على ثقافات جميع الشعوب بوصفها موروثاً إنسانياً تراكم تاريخياً، وفي ذلك دعوة للتفتح كقيمة وأرضية لتعايش الشعوب والثقافات.

يؤكد التريكي مرة أخرى على قضية أساسية في الحداثة، هي أنها قامت على **المعقولية**، فالمعقولية هي قبل كل شيء حقل تنتظم فيه معارفنا وتتحدد تدخلاتنا لفهم الطبيعة والحياة فيما يقترب من حقيقة واقعنا، يعني ذلك أن جميع أنماط تفكيرنا وجميع أنماط حياتنا يجب أن تكون متصلة بالعقل" (فتحي ورشيده، فلسفه الحداثة، 2016، صفحة 41)، وذلك لأن العقل هو القاسم المشترك بين جميع البشر، وهو الأداة التي بواسطتها تمكنت الإنسانية من تطوير العلم ومعرفة قوانين الطبيعة، وذلك بفضل المكانة التي منحتها إياها قيم الحداثة، ونحن ما زلنا في حاجة إلى العقل والمعقولية لإرساء قيم الحوار والتفاهم والتعايش، فلما يغيب العقل عن المعاملات البشرية تعوضه الحرب كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

5. كونية العقل:

يلح التريكي على القول بكونية العقل، وأنه المبدأ الذي نحتكم إليه لإقامة الدلائل والبراهين على صواب الأفعال من عدمها، وعلى إثبات الحقائق. في ذلك يرى التقسيمات التي قام بها بعض المفكرين العرب مثل "العقل العربي" و"العقل الديني" ونحو ذلك، لأن "العقل كوني وهو ملك للإنسانية، وهو ما يكون به الإنسان إنساناً، كما أنه لا يخضع لثقافة معينة أو حضارة معينة، لأنه يعتمد في كل مكان وعند كل البشر على شحذ الأدلة وإقامة البرهان" (فتحي، العقل، العقل بين التجربة العلمية والتجربة العملية، 2009، صفحة 11).

أما الاختلاف فيمكن في تجليات العقل وما يترتب عن استخدام العقل بأشكال مختلفة يملها التاريخ والجغرافيا والتجارب الإنسانية المختلفة عبر التاريخ حسب الظروف التي تعرفها المجتمعات. وهذه التجليات أو التمهضات تتنوع تبعاً للظروف التي تنتجها، والعقل كالتفكير المنطقي يبقى واحداً وموحداً ومثبتاً لما هو كوني، فيكون أساساً للتقارب في ظل اختلاف المعقوليات المختلفة والمتعددة.

يركز التريكي على الدور الذي لعبته الحضارة الإسلامية في التعريف بالعقل، وخاصة من خلال تلامذة أرسطو، ويرى في رسالة الفرابي في العقل بأنها "شرحاً ذكياً، وليس ذلك بغريب

باعتبار أن العقل واحد، ولا تخضع كينونته وماهيته لأي حضارة أو موقف أيديولوجي أو ديني" (فتحي، العقل، العقل بين التجربة العلمية والتجربة العملية، 2009، صفحة 22) وما كان لهذا التلاقي أن يكون بين الفلسفة اليونانية والثقافة الإسلامية لولا وجود العقل كقاسم مشترك بين الجميع، وما كان للفلاسفة الإسلاميين أن يقبلوا على الفلسفة اليونانية بالشرح والتعميق لولا هذا المشترك الذي هو العقل بمعناه الكوني. لابد أن يتمظهر داخل الحقل الثقافي والممارسة القولية فيمتزج حضوره الثقافي والأقوال المتنوعة ليتخذ لنفسه طبيعة خاصة، فالنواة العقلية مرتبطة عضويا بالكونية والشمولية، بينما تطلق على هذه الثمرة المرتبطة باختلاف الثقافات والأقوال مفهوم المعقولة، وبذلك يتحدد اختلافها وتنوعها (فتحي، العقل والحرية، 2016، الصفحات 28-29).

لذلك وجب الانتباه إلى ضرورة التمييز بين العقل والمعقولة كإجراء قولي توضيحي يساهم في فك جملة من القضايا النظرية، التي بدورها تساهم في تحديد السلوكات العملية المناسبة لتجاوز المشكلات الواقعية.

6. الحرية والديمقراطية:

فيما يتعلق بقضية الحرية، فإن فتحي التريكي يتناول القضية من كونها إشكالية مركزية في الفكر الفلسفي، لا سيما الشق الأخلاقي منه، وخاصة عندما يتم تناولها في علاقتها بالمسؤولية، فهي متصلة بأنطولوجيا الإنسان، ومن خلال شقها الواقعي يربطها بالوجود التاريخي والاجتماعي الذي يجعل علاقتها بالمسؤولية والغيرية أكثر حضورا، ويربط ذلك بمفهوم التعقل كما تحدث عنه الفارابي، الذي هو ربط النظر بالممارسة.

وفي هذا السياق يربط مجال الحرية نظريا بالتححر كممارسة للإنسان، وهذه الممارسة لا تخلو أيضا من قوانين وضوابط، ولا تخرج بطبيعة الحال عن القوانين العامة والعلاقات البشرية (فتحي، العقل والحرية، 2016، صفحة 109) في إثبات إمكانية الحرية رغم التعارض القائم بينها وبين نظام الأشياء الحتمي من خلال ما جاء به كانط الذي "يعتقد في مستوى مادة العقل الخالص بحتمية النظام الظاهري دون أن ينفي الحرية التي لا يمكن إقرارها إلا من خلال الاعتقاد الفلسفي على مستوى النؤمن أي على مستوى الشيء كما يبدو للعقل" (فتحي، العقل والحرية، 2016، صفحة 97).

وبناء على ذلك فالحرية لا تتعارض مع الواجب الأخلاقي كالتزام، فنقرر بذلك ضرورة الالتزام بالقوانين بكل إرادة وحرية، فيكون الإنسان مسؤولاً داخل نطاق الدولة التي هي مجال لاستمرار الغيرية في الهوية، والعكس صحيح، فالحرية تتجلى أكثر في مفهوم الحريات العامة كما ظهرت لأول مرة في فرنسا سنة 1920، "وهي التي ترتبط بالعلاقة بين المحكوم وبين السلطة والشعب" (فتحي، العقل والحرية، 2016، صفحة 112)، وهي ضمان مجموعة من الحريات التي تخص المواطنين أمام مؤسسة الدولة كحرية الرأي والصحافة والعمل، كما جاءت بذلك مختلف الدساتير، وذلك ما يجعل الحرية أمراً عاماً ومشاركاً، فالتعبير عن مفهوم الحرية العامة "إنما نعني الحرية لا تكون مجدية إلا إذا تحددت داخل الإنسان الفرد في المجتمع وأصبحت حرية خاصة (فتحي، العقل والحرية، 2016، صفحة 113).

إن مفهوم الحريات العامة يحيل بالضرورة إلى مفهوم الديمقراطية، لأن هناك ارتباطاً عضوياً بينهما، فالديمقراطية الحق هي ما يجعل الحرية حقاً يتساوى فيه جميع الناس. وهنا يتجه فتحي التريكي نحو نقد الشكل الحالي للديمقراطية واختزالها في الممارسة السياسية والإجراءات الانتخابية والحكم وتلميع الصورة الخارجية للديمقراطية، وإهمال القيم الحقيقية لها كالحرية والعدالة، وهذا ما يلاحظ داخل المجتمعات الليبرالية نفسها، أما على مستوى السياسة الخارجية التي أصبحت محكومة بالقوة في الكثير من توجهاتها، فهو أمر لا يخدم التعايش لأنه لا يكون بالغلبة، "خاصة وأن القوة التكنولوجية تكون عائقاً أمام الديمقراطية إذا تم توظيفها للهيمنة على الإنسان وتعميق الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة" (فتحي وعبد الوهاب، الحداثة وما بعد الحداثة، صفحة 120).

الديمقراطية الغربية تتضمن قيماً غربية لا تنسجم بالمطلق مع خصوصية المجتمعات الأخرى، وخاصة المجتمع العربي، وبما أنها تحمل قيم الإنسانية كالحرية والعدل والمساواة، يجب على المجتمعات الأخرى أن تستفيد منها وتطبقها بطرق مغايرة ومختلفة حسب البنية الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع، وبهذا تتحول الديمقراطية إلى نظام كوني تفرض قيمه نفسها على الجميع لأنها مستساغة ومشروعة نظرياً في وسط العقل، وتختلف أشكال ممارستها من بيئة لأخرى حسب مستويات المعقولية المتنوعة.

7. الفلسفة المطبقة:

يقول التريكي عن الفلسفة عموما وعن ما يسمى بالفلسفة المطبقة خصوصا: "تنصت إلى مشاكل الناس فتتصل بالجميع دون استثناء، وتتصل بالهامشي والسجين والموقوف والغريب والمسكين والخارج عن القانون والمتمرد على المجتمع لتقتسم معهم زائها، حتى يعود الإنسان إلى إنسانيته (فتحي، فلسفة الحياة اليومية، 2009، صفحة 163).

فتكون الفلسفة علاجا من نوع خاص وأداة لفهم الواقع، وقد حدد التريكي مجالات مهمة لتطبيق القول الفلسفي وممارسة التفلسف بشكل يومي، فالفلسفة بوصفها خطابا توضيحيا وتحديدا للمفاهيم بضبط التصورات وتكريس دور النقد لتعريف المظاهر المغشوشة وفضح الأفكار والممارسات المزيفة، فالقول الفلسفي عنده يتدخل في مجال الإبيستيمولوجيا، والعلم بحاجة إلى ذلك، والغرض من ذلك التمييز بين ما هو علم وما هو خارج العلم، وفضح الخطاب الإيديولوجي والنظريات اللاعلمية التي تطمح لبلوغ العلمية، فالفلسفة ترسم الحدود الفاصلة بين العلم والإيديولوجيا.

ينوه التريكي بأهمية تطبيق الفلسفة في مجال الإيتيقا والأخلاق العلمية لنقد التوجهات العلمية التي تهمل القيم الأخلاقية والإنسانية في ممارستها بسبب التطور التكنولوجي المتسارع، وقد أدى ذلك إلى نقاشات عمومية متعددة حول نجاعة هذه الممارسات ومدى تطابقها مع الأخلاق الاجتماعية والدينية، وما يمكن أن يترتب عن ذلك من انتهاكات لإنسانية الإنسان (فتحي، فلسفة الحياة اليومية، 2009، صفحة 191).

كما ينوه أيضا بضرورة النقد الفلسفي لكشف الاستغلال وتحويل الإنسان إلى آلة استهلاك فيما يتعلق بالتبادلات الاقتصادية والتجارية وخلق الحاجات المزيفة باستخدام أساليب الدعاية والإشهار، ويرفض كل أشكال السفسطة الإعلامية باستخدام ترسانة من التقنيات المتطورة لتوجيه الرأي العام وتضليله، وخاصة على مستوى الشبكة المعلوماتية السيبرإيتيقا، وما تتيحه الإنترنت من كم هائل من المعلومات في وقت وجيز، فهذه المعلومات لا تخضع لأي نوع من الرقابة الأخلاقية وإن كانت بعض القوانين المنظمة لذلك. كما يجب أيضا أن يتدخل الفكر الفلسفي أيضا على مستوى الفن، لأنه قادر على وضع معايير للعمل الفني والتمييز بين مختلف المفاهيم التي تتعلق بالتجربة الفنية، وذلك لأن الفن هو ربط العقل بالإحساس والوصل بينهما لتحقيق إنسانية الإنسان بانفتاح الفكر على الوجدان، فالفن تعبير أصيل عن الحقيقة والوجود.

8. فلسفة التنوع:

حاول التريكي صياغة نظرية فلسفية متحررة من صفات النظريات الفلسفية كالماركسية مثلاً أو البنيوية، ويبتعد كلياً عن فكرة النموذج الذي يمكن تطبيقه على حالات وعينات فردية مختلفة، فهي بالنسبة إليه فلسفة بديلة "تحيل منطقية العقل المتنوع شيئاً فشيئاً محل منطقية العقل الموحد، وتتكون فلسفة التنوع" (فتحي، العقل والحرية، 2016، صفحة 21)، ومعقولية التنوع.

والمعقولية هي ما يكون به القول أو الفعل مبرراً، وما يجعله مقبولا ومقنعا، فهي فلسفة تتماشى مع الواقع، متفتحة على جميع النظريات الفلسفية والإنجازات العلمية، لأن مشروع العيش المشترك بسلام يحتاج إلى فكر متفتح وفلسفة متنوعة، فهي نظرياً مجال لقبول الآخر، مجال للحوار والتعايش وفضاء لبلوغ المصالح المشتركة في سلام ووثاق. فهو على سبيل المثال يرى في الفلسفة السفسطائية وتصوراتهم الأخلاقية المرتبطة بالواقع والأحاسيس مثالا على التنوع كنتيجة لعلاقة تقوم بين العالم الخارجي والذات المفكرة في لحظة عابرة وسيرورة مستمرة (فتحي، فلسفة التنوع، 2009، صفحة 48).

9. خاتمة:

وخلاصة القول، إن فتحي التريكي حاول أن يقدم مشروعاً فلسفياً يقوم على مبادئ أخلاقية مستمدة من قيم الثقافة العربية الإسلامية وقيم الحداثة، وهي قيم إنسانية ومشاركة تجعل من الإنسان غاية في ذاته. لذلك، ناضل التريكي فلسفياً ضد كل أشكال الظلم والاستبداد والعنف ومختلف مظاهر القهر التي تفقد الإنسان كرامته، والدعوة إلى العيش المشترك في سلام هي دعوة أخلاقية أملت لها روح الفيلسوف وفرضتها قواعد التفلسف الحق الذي يقوم على النقد وإقامة الحجة وأمن بإمكانية تحقيق ذلك.

قائمة المراجع:

- التريكي فتحي، والتريكي رشيدة . (2016). *فلسفه الحداثة*. تيزي وزو: دار الأمل للطباعة والنشر.
- التريكي فتحي . (2015). *الفلاسفة والحريات* زهير المديني، تقديم فروسواشاتليه، ابن النديم للنشر والتوزيع (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الروافد الثقافية ناشرون وهران - الجزائر.
- التريكي فتحي . (2016). *العقل والحريّة*. دار الروافد الثقافية، الطبعة الأولى.
- التريكي فتحي. (2009). *فلسفه التنوع*. دار التنوع للطباعة والنشر.
- فتحي ا. (2009). *العقل، العقل بين التجربة العلمية والتجربة العملية*. الدار المتوسطة للتوزيع والنشر، الطبعة 1.
- فتحي ا. (2010). *الهوية ووراثاتها* ا. نور الدين & ا. زوهر (Trads.)، بيروت: الدار المتوسطة للنشر.
- فتحي ا. (2009). *فلسفه الحياة اليومية*. تونس: الدار المتوسطة للنشر بيروت.
- فتحي ا. & عبد الوهاب ا. (s.d.). *الحداثة وما بعد الحداثة*.